ستة مطالب في الصفات

بقلم

عرفات بن حسن المحمدي

بِسْم الله الرحمن الرحيم

- **المطلب الأول: هل اختلف الصحابة في العقيدة.**

- **المطلب الثاني: هل تأول ابن عباس صفة الساق.**

- **المطلب الثالث: هل تأول علي، وابن مسعود، وأبو موسى، وأم سلمة بعض الصفات.**

- **المطلب الرابع: هل تأول الإمام أحمد بعض الصفات.**

- **المطلب الخامس: موقف أهل السنة ممن أوَّل الصفات.**

- **المطلب السادس: هل يجوز تحديث العوام بآيات الصفات وأحاديثها.**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ

وبعد،

المطلب الأول: هل اختلف الصحابة رضي الله عنهم في العقيدة (لاسيما الأسماء والصفات):

لقد تلقى الصحابة نصوص الوحيين فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وسلموا بها، ولم يحصل بينهم أي خلاف ولا اختلاف ولا اضطراب في فهم معانيها، ولم يسأل أحدٌ منهم النبي ﷺ عن معانيها، لأنَّ القرآن والسنة بلسان عربي مبين، وكان الصحابة رضي الله عنهم أفصح العرب ولذلك كان فهمهم عن الله ورسوله أكمل الفهم وأتمه، فانعقد إجماع الصحابة على أن الظاهر من أسماء الله وصفاته هو المراد على ما يليق بكماله وجلال عظمته، ولم يحصل بينهم أي اختلاف كما اختلفوا في مسائل الفروع.

فمن نسب إلى السلف وعلى رأسهم أصحاب محمد ﷺ التأويل لصفات الله تعالى فقد كذب عليهم وظلمهم واتهمهم زوراً وكذباً بأنهم وقعوا في حبائل التأويل.

قال الإمام –ابن عبد البر رحمه الله–:

(أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز) ([1]).

ولقد تحدى شيخ الإسلام ابن تيمية كل الطوائف بأن يأتوا بنص عن صحابي واحدٍ أوَّل صفة من صفات الله فعجزوا عن بكرة أبيهم.

[1] التمهيد (145/7)، الطبعة المغربية.

يقول شيخ الإسلام –رحمه الله–:

(قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها –يعني عقيدته الواسطية –ثلاث سنين. فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ، حيث قال: "خير القرون القرن الذي بعث فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) ([1]).

وقال أيضًا ([2]):

(وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات، بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته) ([3]).

وقال أيضًا –رحمه الله–:

(والمقصود أن الصحابة رضوان الله عليهم ... ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام أصلاً: لا في الصفات، ولا في القدر، ولا مسائل الأسماء والأحكام، ولا مسائل الإمامة ... بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه) ([4]).

وقال الإمام ابن القيم –رحمه الله–:

(ولم يتنازعوا –يعني الصحابة–في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها وامرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها) ([5]).

وقال أيضًا –رحمه الله–:

---

[1] العقود الدريَّة لابن عبد الهادي (235).

[2] مجموع الفتاوى (394/6). ومثله في منهاج السنة النبوية (336/6).

[3] فمن نصدق شيخ الإسلام الذي قرأ تفاسير الدنيا وهو من أهل الاستقراء أو أهل الجهل والهوى؟ {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [الأنعام: 81]

[4] منهاج السنة (336/6).

[5] الصواعق المرسلة (210/1).

(ولم يُعرف عن أحد من الصحابة قط أنَّ المتشابهات آيات الصفات بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم، وهم لا يتنازعون في شيء منها) ([1]).

ويقول العلامة المقريزي (ت: 845 هـ) –رحمه الله–:
(وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت) ([2]).

وقال سماحة الإمام عبد العزيز ابن عبد الله بن باز –رحمه الله–:
(ليس للسلف إلا مذهب واحد، هو مذهب أهل السنة والجماعة وهم الصحابة رضي الله عنهم وأتباعهم بإحسان وهو الأسلم والأعلم والأحكم، أما المذهب الثاني فهو مذهب الخلف المذموم، وهو مذهب أهل التأويل والتحريف والتكلف) ([3]).

وقال العلامة ابن عثيمين –رحمه الله–:
(فإنَّ السلف الصالح من صدر هذه الأمة مجمعون على إثبات ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، وعلى إجراء النصوص في ذلك على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تأويل وهم أحق بالاتباع) ([4]).

وقال أيضًا –رحمه الله–:
(وبهذا يتبين أنَّ أهل السنة مجمعون على خلاف ما كان عليه أهل التأويل وإجماعهم هو الحجة الظاهرة) ([5]).

قال علماء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

---

[1] الصواعق المرسلة (213/1).

[2] الخطط المقريزية (356/2).

[3] مجموع فتاوى ابن باز (3/63-64).

[4] مجموع فتاوى ابن عثيمين (235/1)، دار الثريا بتحقيق فهد السليمان.

[5] مجموع فتاوى ابن عثيمين (236/1)، دار الثريا بتحقيق فهد السليمان.

(تقسيم أهل السنة والجماعة إلى طائفتين بهذا الشكل غير صحيح وبيانه أنَّ الصحابة –رضي الله عنهم–كانوا أمة واحدة عقيدة وسياسة حتى إذا كانت خلافة عثمان –رضي الله عنه–بدرت بوادر الاختلاف في السياسة دون العقيدة) ([1]).

وقالوا: (وبهذا يُعرف أن ليس لأهل السنة والجماعة مدرستان، إنَّما هي مدرسة واحدة يقوم بنصرتها والدعوة إليها من سلك طريقهم ...).

أقول: لماذا يرتكب أهل البدع هذه الأفاعيل الشّنيعة التي يخجل منها أحطّ الناس وأرذلهم؟

{كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} ([2]) {أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ} ([3])

أتدري أيها القارئ إلى من وجه أهل البدع سهامهم؟

وجهوها إلى أصحاب النبي ﷺ واتهموهم بالتأويل لصفات الله تعالى، أما تخجل من هذه الطعونات النكراء ([4])، ألا تندم كل الندم وتتوب إلى ربك توبة نصوحاً مما صدر منك، أتدري أنك تنقض إجماع الأمة المعصوم بفعلك هذا! وتزيِّف كلام هؤلاء العلماء الذين نقلوا إجماع الصحابة رضي الله عنهم على نبذ التأويل.

---

[1] الفتوى برقم (5082)، (3/237-239).

[2] [سورة الكهف 5]

[3] [سورة الأنعام 31]

[4] هل وصف الصحابة رضي الله عنهم أنهم مؤولة -ولو صحابي واحد- هل هو من الأدب مع السلف الصالح وعلى رأسهم أصحاب محمد ﷺ أم هو الطعن في عقيدتهم ؟!

يا سبحان الله لقد أدرك أهل الباطل والبدع الحق فيما يجب اعتقاده في صفات الله تعالى، وضل الطريق بعض أصحاب النبي ﷺ فأولوا صفات الله صفات.

يقول ابن القيم –رحمه الله- في الصواعق المرسلة (3/843):

(فسبحان من أعمى عن الحق بصائر من شاء من خلقه كما عمى عن الشمس أبصار من شاء منهم، فالذنب لتلك البصائر لا للحق...ولقد أحسن القائل في وصف هؤلاء وبصائرهم أنها بمنزلة أبصار الخفاش تعجز عن ضوء النهار ولا تفتح أعينها فيه ويلائمها ظلام الليل).

المطلب الثاني: الكلام حول تفسير قوله تعالى {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاق}

صفة الساق ثابتةٌ لله عزَّ وجل من السنة المفسرة لقوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاق}،

فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا» ([1]).

وفي حديث آخر...قَالَ:

"فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟

فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا"([2]).

وعن عبد الله بْنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه عنِ النبيِّ ﷺ في حديث طويل وفيه:

"...فيتَمثَّلُ الربُّ تبارك وتعالى، فيأْتِيهِمْ فيقولُ: ما لَكُم لا تَنْطَلِقونَ كما انْطلَقَ الناسُ؟

قال: فيقولون: إنَّ لَنا إلهاً ما رَأيناهُ بعد.

---

[1] أخرجه البخاري (4919).

[2] أخرجه البخاري (7439)، ومسلم (183).

فيقولُ: هَلْ تَعْرِفُونَهُ إنْ رأيْتُموه؟

فيقولون: إنَّ بيْنَنا وبينَهُ علامَةٌ إذا رأْيْناها، عَرْفناه، قال: فيقولُ: ما هِيَ؟

فيقولون: يكْشِفُ عنْ ساقِهِ، قال: فعندَ ذلك يَكْشِفُ عنْ ساقِه، فيَخِرُّ كلُّ مَنْ كان لظهره طبقٌ ساجداً، ويَبْقَى قومٌ ظُهوُرهم كصَياصي البَقَرِ، يُريدونَ السجود فلا يَسْتَطيعون، {وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ} ([1]).

وقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَقْسُو ظَهْرَ الْكَافِرِ فَيَصِيرُ عَظْمًا وَاحِدًا ([2]).

ولم يختلف الصحابة في إثبات الصفة لله تعالى، وإنَّما خلافهم في الاستدلال بهذه الآية على الصفة، حيث تنازعوا في تفسير الآية هل المراد به الكشف عن الشدة أو المراد به أنه يكشف الرب عن ساقه، ولم يتنازع الصحابة والتابعون في ما يذكر من آيات الصفات إلا في هذه الآية ([3]).

يثبتونه صفة لله، إنَّما يثبتونه بدليل خارجي، وهو حديث أبي سعيد الخدري.

فيصبح معنى الآية –في ضوء الحديث المذكور–: "يوم يكشف الله لعباده عن ساقه فيدعون إلى السجود فيسجد المؤمنون الذي يسجدون لله مخلصين له الدين، أما المنافقون المراءون الذين كانوا يسجدون رياء وسمعة فلا يستطيعون السجود، إذ تصبح ظهورهم طبقاً واحداً فلا يستطيعون الهبوط للسجود"([4]).

ومن ذهب إلى أنَّ الآية وحدها تثبت صفة الساق يقول:

---

[1] قال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (493/18): (هَذَا إِسْنَادٌ صحيح متصل رجاله ثقات).

أخرجه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة (29)، عبد الله بن أحمد في السنة (1203)، ابن نصر في تعظيم الصلاة (278)، وابن خزيمة في التوحيد (2/ 583-584)، والطبراني في الكبير (9763)، والدارقطني في الرؤية (162)، وابن منده في التوحيد (532)، والحاكم (2/376-377) (4/589-592).

[2] أخرجه ابن منده (4)، والبيهقي في الأسماء والصفات (750)، من طريق إبراهيم النخعي عن ابن مسعود، وتابعه أبو صادق مسلم بن يزيد عن ابن مسعود كما عند عبد الرزاق في تفسيره (3293).

[3] انظر: بيان تلبيس الجهمية (472/5).

[4] الصفات الإلهية (315).

إنَّ ظاهر القرآن يدلُّ على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق، ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه، وأيضاً فحَمْلُ ذلك على الشدة لا يصحّ لأنَّ المستعمل في الشدة أن يقال كشف الله الشدة أي أزالها كما قال: {فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ} وقال: {فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ} ([1]).

يقول ابن تيمية –رحمه الله–: (والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد) ([2]).

أراد شيخ الإسلام الروايات التي رويت –وهي مختلفة–عن ابن عباس من طرق ضعيفة والتي قرئت: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاق}.

وأما الذي صحَّ عن ابن عباس أنه قرأ: {يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ}، فقال: يريد القيامة والساعة ([3]).

وعلى هذه القراءة فلا إشكال، فليست هي من آيات الصفات.

وهذا عن ابن عباس ليس من باب التأويل، بل فهم منها ابن عباس، رضي الله عنهما، أنها ليست نصًّا في الصفات، إذ لا يعرف عن الصحابة، رضي الله عنهم، تأويل شيء من نصوص الصفات، فقراءة ابن عباس: (تَكْشِفُ) –بالتاء المثناة الفوقية–فلا إشكال في تفسيرها بالشِّدة والكرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–:

(ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أنَّ هذه من الصفات فإنه قال: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاق} نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنَّما التأويل صرف الآية عن مدلولها، ومفهومها، ومعناها المعروف؛ ولكن كثير من هؤلاء يجعلون

---

[1] الصفات الإلهية (315).

[2] الرد على البكري (293).

[3] ا أخرجه الفراء في معاني القرآن (177/3)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (185/2). وحسنه الحافظ في الفتح (528/13)..

اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلاً، وهذا خطأ من وجهين كما قدمناه غير مرة) ([1]).

قال العلامة الشوكاني –رحمه الله–:

(قد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صحَّ عن رسول الله ﷺ وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء) ([2]).

[1] انظر: بيان تلبيس الجهمية (473/5).

[2] فتح القدير (331/5-332).

المطلب الثالث: هل تأول علي، وابن مسعود، وأبو موسى، وأم سلمة بعض الصفات.

أقول: لم يثبت عن أحدٍ من الصحابة أنه تأول شيئًا من الصفات، وما ذُكر عن بعضهم فهو بين حالين:

إما صحيح لكن لا وجه للاستدلال به.

كأثر ابن عباس الذي مضى في المطلب الثاني، وقد فصلنا القول فيه.

وإما ضعيف لا يصح ولا تقوم به حجة.

ومثله ما وروي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}، قَالَ: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ يَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا» ([1]).

قال البيهقي –رحمه الله–:
(تَفَرَّدَ بِهِ رَوْحُ بْنُ جُنَاحٍ، وَهُوَ شَامِيٌّ يَأْتِي بِأَحَادِيثَ مُنْكَرَةٍ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

فظهر أنه حديث منكر، لا يصح ولا تقوم به حجة ([2]).
وضعفه ابن كثير ([3])، والحافظ ابن حجر ([4]).
ونجد أن في بعض كتب أصول الفقه يتناقلون مذهب المؤولة ويجعلونه مذهب السلف في الصفات!!
قال الزركشي –رحمه الله–:
[فصل فيما يدخله التأويل]
وهو يجري في شيئين: أحدهما: الفروع، وهو محل وفاق. والثاني: الأصول، كالعقائد وأصول الديانات وصفات الباري الموهمة، وقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

---

[1] أخرجه أبو يعلى (7283)، الطبري في تفسيره (195/23)، والبيهقي في الأسماء والصفات (752)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (333/52).
[2] المجروحين (300/1) .
[3] تفسير القرآن العظيم (199/8).
[4] فتح الباري (664/8).

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها، ولا يؤول شيء منها، وهم المشبهة.

والثاني: أنَّ لها تأويلاً، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}.

قال ابن برهان: وهذا قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها، قال: والأول باطل والآخران منقولان عن الصحابة، فنقل الإمساك عن أم سلمة – رضي الله عنها –، لأنها سئلت عن الاستواء، فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وكذلك سئل عنه مالك، فأجاب بما قالت أم سلمة إلا أنه زاد فيه: أن من عاد إلى هذا السؤال أضرب عنقه. وكذلك سئل عنه سفيان الثوري، فقال: أفهم من قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ما أفهم من قوله: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ}، ونقل التأويل عن علي، وابن مسعود، وابن عباس وغيرهم. وقال: وهو المختار عندنا) ([1]).

قلت:
جعل بدر الدين الزركشي الشافعي مذهب السلف الذي قام على إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته رسوله ﷺ لربه، جعله مذهب المشبهة.

وهذه هي طريقة أهل البدع يطلقون على أهل السنة ألقاب سوء فيقولون عنهم: مشبهة، حشوية، مجسمة، وجعل الزركشي مذهب المفوضة هو مذهب السلف! ولم يكتفِ بذلك حتى نسبه لبعض الصحابة –وهم بريئون منه–.

وقول الزركشي: (ونقل التأويل عن علي، وابن مسعود، وابن عباس وغيرهم).

كان على الزركشي أن يثبت هذه الدعوى بالحجج والبراهين، فكم من دعوى ادَّعاها المدعون وهي لا خطام لها ولا زمام، ودعوى الزركشي مثالاً.
وكل هذا إنَّما استفاده الزركشي من ابن برهان.

[1] البحر المحيط (39/5)، إرشاد الفحول (47/2).

وتابعهم الشوكاني –غفر الله له–وعلق مؤيدًا فقال في إرشاد الفحول ([1]):
(قلت: وهذا هو الطريقة الواضحة، والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل، لما لا يعلم تأويله إلا الله، وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحبَّ التأسّي على تقدير عدم ورود الدليل القاضي بالمنع من ذلك، فكيف وهو قائم موجود في الكتاب والسنة).
وهذا غلط ووهم من الشوكاني –غفر الله له–حيث نسب لأهل الحق ما هم بريئون منه.

فهل السلف يقولون: (إنَّ لها تأويلاً، ولكنا نمسك عنه).

فلا يقال في إثبات معاني صفات الله تعالى: (نمسك عنه). بل اتفقت كلمة السلف على الإقرار بنصوص الصفات وإمرارها، مع فهم معانيها وإثبات حقائقها.

ولقد تحدى شيخ الإسلام ابن تيمية كل الطوائف بأن يأتوا بنص عن صحابي واحدٍ أوَّل صفة من صفات الله فعجزوا عن بكرة أبيهم ([2]).

وأما قول الزركشي –رحمه الله–:
(فنقل الإمساك عن أم سلمة –رضي الله عنها–، لأنها سئلت عن الاستواء، فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).

---

[1] إرشاد الفحول (33/2).

[2] العقود الدريَّة لابن عبد الهادي (235)، مجموع الفتاوى (394/6)، منهاج السنة النبوية (336/6).

قلت: أثر أم سلمة لا يصح، أخرجه المزكي ([1])، ابن بطة ([2])، وابن منده ([3])، والصابوني ([4])، واللالكائي ([5])، وابن قدامة ([6])، والذهبي ([7])، والعراقي ([8]).
كلهم من طرق عن محمد بن الأشرس الوراق أبي كنانة، عن أبي المغيرة الحنفي حدثنا قرة ابن خالد، عن الحسن، عن أبيه، عن أم سلمة في قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

وهذا أثر ضعيف جدًا، ففي إسناده محمد بن أشرس ([9])، يرويه عن أبي المغيرة الحنفي ضعفه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني([10])، وفيه أم الحسن البصري لم يوثقها معتبر([11]).

قلت:
ظن من ظن أنَّ أثر أم سلمة –وهو ضعيف–يدل على التفويض الذي هو تفويض علم معاني النصوص إلى الله تعالى، والإعراض عنها بالكلية، والزعم أنْ الرسول ﷺ لم يعلم المراد.

والتفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد ([12]).

بل إن أثر أم سلمة –رضي الله عنها –إن صحَّ–فهو نص منها على إثبات العلم بمعنى صفة الاستواء لهذا قالت: (الاستواء غير مجهول).

---

[1] في المزكيات التي انتقاها الدارقطني (29).

[2] في الإبانة الكبرى (قسم الرد على الجهمية) (120).

[3] في كتاب التوحيد (887).

[4] في عقيدة السلف (177-179).

[5] في أصول اعتقاد أهل السنة (663).

[6] في العلو (67).

[7] في العلو للعلي الغفار (165).

[8] في تخريج أحاديث علوم الدين (255/1).

[9] قال الذهبي في العلو للعلي الغفار (631/1): (ليس بثقة).

[10] انظر: المجروحين (2/ 199)، تعليقات الدارقطني على المجروحين (214).

[11] ذكرها ابن حبان في الثقات (216/4)، وقال الحافظ في التقريب (8578): (مقبولة).

[12] درء تعارض العقل والنقل (205/1).

بمعنى أنه معلوم المعنى.

وقولها: (والكيف غير معقول).

فلم تنفِ رضي الله عنها إلا ما يتعلق بالكيفية، لا العلم بالمعنى.

فقول الزركشي (نمسك عنه) يعني نتوقف عن معرفة المعنى، فعندهم لا سبيل إلى الوصول إليه.
قال العلامة القرطبي –رحمه الله–:

(ولم ينكر أحدٌ من السلف الصالح أنَّ استوى على عرشه حقيقةً، وخَصَّ العرشَ بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنَّما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تُعلم حقيقة، كما قال مالك –رحمه الله–: الاستواء معلوم –يعني في اللغة–والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة) ([1]).

وأشير إلى أنَّ ابن قدامة الحنبلي –غفر الله له–حينما تعرض لشرح كلمة الإمام مالك رحمه الله قال:

(وَقَوْلهمْ: (الاسْتوَاء غير مَجْهُول) أَي غير مَجْهُول الْوُجُود لِأَن الله تَعَالَى أخبر بِهِ وَخَبره صدق يَقِينا لَا يجوز الشَّك فِيهِ وَلَا الإرتياب فِيهِ) ([2]).

وهذا القول فيه نظر قوي؛ لأنه يفسر قول الإمام مالك: (الاسْتوَاء غير مَجْهُول). بأن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم وموجود، وهذا تحصيل حاصل وخلاف ما أراده الإمام مالك، وخلاف ما أراده أهل السنة.

وقد تكفل شيخ الإسلام –رحمه الله–رد كلام ابن قدامة، فقال:

(وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله

---

[1] الجامع في أحكام القرآن (239/9).

[2] ذم التأويل (26).

تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وكذلك ربيعة قبله.

وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس في أهل السنة من ينكره.

وقد بين أنَّ الاستواء معلوم كما أنَّ سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال كيف استوى. ولم يقل مالك: الكيف معدوم، وإنَّما قال: الكيف مجهول.
وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة، غير أنَّ أكثرهم يقولون: لا تخطر كيفيته ببال ولا تجري ماهيته في مقال، ومنهم من يقول: ليس له كيفية ولا ماهية.

فإن قيل: معنى قوله: "الاستواء معلوم" أنَّ ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا ([1]) الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

قيل: هذا ضعيف؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية.
وأيضا فلم يقل: ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء؛ وإنما قال: الاستواء معلوم. فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم لم يخبر عن الجملة) ([2]).

---

[1] كأنه يريد ابن قدامة، لأن هذا هو ما قرره ابن قدامة رحمه الله.

[2] مجموع الفتاوى (13/308-310).

المطلب الرابع: هل تأول الإمام أحمد شيئًا من الصفات.

فإن الإمام أحمد –رحمه الله–سار على مذهب السلف في تقرير أسماء الله وصفاته، وفي محنة خلق القرآن (أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم) ([1]).

قلت: (ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إمامًا من أئمة السنة، وعلمًا من أعلامها، لقيامه بإعلامها وإظهارها، واطلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفي أسرارها) ([2]).

لم يخالفْ هذا الإمام المبجل منهج السلف في صغيرٍ فضلاً أن يخالفه فيما يتعلق بذات الله وصفاته وأسمائه، فقد كان على وجوب إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه من أسمائه وصفاته، وما أثبته له رسوله ﷺ فقد سُئل عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات، والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححها، وقال:

"قد تلقتها العلماء بالقبول، نسلم الأخبار كما جاءت، فقيل له:

إنَّ رجلاً اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت، فقال: يُجفى، وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع، يسلم الأخبار كما جاءت ([3]).

وقال –رحمه الله–: (نحن نؤمن بالله عز وجل على عرشه كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد فصفات الله عز وجل منه وله وهو كما وصف نفسه لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية، وهو لايدرَك وهو يدرك الأبصار، وهو عالم الغيب والشهادة علام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف وهو كما وصف نفسه...) ([4]).

وما نقل عن الإمام أحمد أنه تأول بعض الصفات فهذا غير صحيح، ولا يثبت عنه.

---

[1] الابانة للأشعري (201).

[2] انظر: منهاج السنة النبوية (606/2).

[3] انظر: السنة للخلال (246/1).

[4] انظر: بيان تلبيس الجهمية (707/3).

جاء في كتاب المحنة لحنبل بن إسحاق:
(وقد نقل حنبل عن أحمد في كتاب "المحنة" أنه تأول قول الله تعالى:

{هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ}،

فإن الجهمية الذين ناظروه احتجوا على خلق القرآن بقول النبي ﷺ: "بأن البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف، تحاجان عن صاحبهما"،

وما يجئ إلا مخلوق. فقال الإمام أحمد:

فقد قال الله تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ}.

والجواب من أوجه:
الأول:
أنَّ حنبلاً خالف في نقل هذه الرواية، فروايته شاذة مخالفة لجادة مذهب الإمام أحمد، والجماهير يرون خلافه ([1]).

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–:
(ولا ريب أنَّ المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إنَّ الرب يجيء ويأتي وينزل أمره، بل هو ينكر على من يقول ذلك) ([2]).

الثاني:
قول الإمام أحمد إنما كان إلزاماً للمنازعين له، فإنهم يتأولون مجيء الرب بمجيء أمره.
قال: فكذلك قولوا: يجئ كلامه مجيء ثوابه، ومن المتقرر أن المعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به، وهذا قريب.

---

[1] انظر: مختصر الصواعق (1235/3)

[2] مجموع الفتاوى (401/5) .

الثالث:

أنَّ الرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل في الجميع، حتى أنَّ حنبلاً نفسه ممن نقل عنه ترك التأويل صريحًا؛ فإنه لما سأله عن تفسير النزول هل هو أمره أم ماذا؟ نهاه عنه.

الرابع:

والصحيح عن أحمد، ومن قبله من السلف والأئمة أنه يقر بذلك، ويمره كما جاء، ولا يفسره، ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه ([1]).

قلت:

ومن الهذيان ما ذكره الغزالي في كتابه "إحياء علوم الدين"([2])، حيث قال:

(سمعت بعض أصحابه يقول إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ قوله ﷺ:

"الحجر الأسود يمين الله في أرضه"، وقوله ﷺ: "قلب المؤمنين بين إصبعين من أصابع الرحمن"، وقوله ﷺ: "إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمين").

لقد كان الإمام أحمد أبرز الأئمة الذين بصَّرهم الله بشر المعطلة، والمفوضة، والمؤولة، وشرَّفه الله للتصدي لهم، فقام بهذا الواجب العظيم، وصبر وتحمَّل الأذى والسجن والضرب، واستحقَّ لقب "الإمام"؛ لأنَّ الله تعالى نصر الدين به في زمن المحنة، فكيف يقال عنه أنه ممن أوَّل صفات الله تعالى.

قلت: من المسلم به أن كتب الغزالي فيها من المنقولات المكذوبة الموضوعة ما شاء الله.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–:

(وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية، أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض"، و "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن"، و "إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن": فهذه الحكاية

---

[1] انظر: فتح الباري لابن رجب (230/7).

[2] الإحياء (103/1-104).

كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد, ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف، لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال)([1]).

وقال –رحمه الله–:

(ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أن هذا كذب مفترى عليه ونصوصه المنقول عنه بنقل الثقات الأثبات والمتواتر عنه يرد هذا الهذيان الذي نقله عنه بل إذا كان أبو حامد ينقل عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله فكيف ما ينقله عن مثل أحمد) ([2]).

---

[1] شرح حديث النزول (203-205). وفي المجموع (398/5).

[2] بيان تلبيس الجهمية (127/6).

المطلب الخامس: موقف أهل السنة ممن أوَّل الصفات.

لا خلاف بين أهل العلم أنَّ تأويل صفات الله ونفيها وتحريفها هو من مذاهب أهل الضلال والتفرق، وهو مذهب معلوم بطلانه، وتم الإجماع على التحذير منه، وتسلَّطَ عليهم السلف والأئمةُ وعلماءُ السنة بالتبديع تارة، وتارة بالتكفير مع التجهيل والتضليل ([1])، وصاحوا بهم من كل قطر، ورموهم بالعظائم، وتبرؤا منهم، وحذَّروا من سبيلهم أشد التحذير وكانوا لا يرون السلام عليهم ولا مجالستهم ([2]).

يقول الشيخ ابن باز –رحمه الله–:

(أما التأويل للصفات وصرفها عن ظاهرها فهو مذهب أهل البدع من الجهمية والمعتزلة، ومن سار في ركابهم، وهو مذهب باطل أنكره أهل السنة والجماعة، وتبرءوا منه، وحذروا من أهله والله ولي التوفيق) ([3]).

وقال الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله–:

(فمن أنكر الصفات، فهو معطل، والمعطل شر من المشرك؛ ولهذا كان السلف، يسمون التصانيف، في إثبات الصفات: كتب التوحيد، وختم البخاري صحيحه بذلك، قال: كتاب التوحيد؛ ثم ذكر الصفات، بابًا، بابًا.

فنكتة المسألة: أن المتكلمين يقولون: التوحيد لا يتم إلا بإنكار الصفات، فقال أهل السنة: لا يتم التوحيد إلا بإثبات الصفات، وتوحيدكم، هو التعطيل؛ ولهذا آل هذا القول ببعضهم إلى إنكار الرب تبارك وتعالى، كما هو مذهب ابن عربي، وابن الفارض، وفئام من الناس، لا يحصيهم إلا الله) ([4]).

وأول من عرف عنه إنكار الصفات المشركون الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله: {كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ}، وقال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ}.

---

[1] انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (133/4) .

[2] الصواعق المرسلة (1070/3).

[3] مجموع فتاوى ابن باز (133/4).

[4] الدرر السنية (133/1).

قال ابن القيم –رحمه الله–:
(والتعطيل شر من الشرك، فإن المعطل جاحد للذات أو لكمالها. وهو جحدٌ لحقيقة الإلهية...) ([1]).

قلت: ظهر من كلام الإمام ابن القيم –رحمه الله– أنَّ الناس على قسمين في نفي الصفات وتحريفها، قسم عَلِم بالنص الشرعي الذي ثبتت به الصفة، ولا شبهة لديه، فنفى الصفة وحرَّفها عنادًا وجحودًا فهو كافر بالله العظيم ([2])، حيث إنَّ تحريفه يناقض أصل الدين، وكمن يقول: إنَّ صفات الله تعالى مخلوقة منفصلة عنه.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–:
(وما يزعمه الجهمية والمعتزلة من أنْ كلامه وإرادته، ومحبته وكراهته، ورضاه وغضبه، وغير ذلك، كل ذلك مخلوقات له منفصلة عنه؛ هو مما أنكره السلف عليهم وجمهور الخلف، بل قالوا: إنَّ هذا من الكفر الذي يتضمن تكذيب الرسول، وجحود ما يستحقه الله من صفاته. وكلام السلف في رد هذا القول، بل وإطلاق الكفر عليه، كثير منتشر) ([3]).

وقسمٌ آخر يناقض الكمال، وقد أنكر أهل السنة على الطائفتين، وبدَّعوا المأولة؛ لِمَ يترتب على تأويلها من أنواع الباطل، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتجريد الرب سبحانه من صفات الكمال، وسوء الظن به، وأنه خاطب عباده بما ظاهره تشبيه وتمثيل، وأنَّ المراد غيره، وهذا هو التأويل المذموم، وهذا هو الذي سلكه أهل الكلام، وأنكره عليهم أهل السنة وضللوهم في ذلك، لكونهم أولوا النصوص عن ظاهرها وصرفوها عن الحق الذي دلت عليه ([4]).
وقد سئل بعض أئمة الدعوة: عمَّن أنكر الصفات التي وصف الله بها نفسه في كتابه، مثل {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}، ثم يقول: يد الله قدرته، أو يؤوِّل الاستواء بالاستيلاء، أو يقول: الله في كل مكان، لا يخلو منه مكان، فهل هذا كافر أم لا؟

[1] مدارج السالكين (378/2).
[2] انظر: الصفات الإلهية (353).
[3] منهاج السنة النبوية (421/5). (8) الفتاوى (68/3) .
[4] الدرر السنية (142/10-143) .

الجواب: أنَّ من اعتقد هذا الاعتقاد، فهو مبتدع ضال جاهل، قد خالف العقيدة السلفية، التي درج عليها ﷺ وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، كالأئمة الأربعة، ومن اتبعهم من العلماء؛ وأما التكفير بذلك، فلا يحكم بكفره إلا إذا عرف أن عقيدته هذه، مخالفة لما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، والله أعلم([1]).

وأهل السنة هم أهل الإنصاف، فهم أشد الناس تحذيرًا من الخوض في التكفير والتبديع والتفسيق بغير حق، وذلك أنَّ بعض العلماء وقع في التأويل وهو ممن له قدم صدق، وشهد له شهداء الله في الأرض بخدمته للدين ونصرته للسنة، لكن شاء الله أن يقع في شيء من تأويل الصفات بسبب عدم فهمه للنص الفهم السليم الصحيح، ومنهم من لم يكن عارفاً بآثار السلف وحقائق أقوالهم، وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة، فلم يمكنه أن يقول إلا بمبلغ علمه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.
قال شيخ الإسلام –رحمه الله–:

(ولا ريب أنَّ الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العملية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر؛ لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم، بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه، إذا كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ بحسب إمكانه: هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأه، تحقيقاً لقوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا}).

والخلاصة ([2]) كل من نفى صفة ثابتة بالكتاب والسنة عالماً بالنص، فاهماً له، سالماً من الشبهة مُوثِراً مألوفة من آراء الرجال وغيرها، مستخفاً بالنص وغير مقدرٍ له، فقد كفر كفراً ناقلاً عن الملة.

وأما من نفى الصفة وهو على خلاف من وصفناه فهو معذور إن شاء الله لقوله تعالى: {لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا}، ولقوله تعالى: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا}.

ولا يلزم من ذمِّ مذهب الخلف والتحذير منه القول بتكفيرهم، فإن التكفير له حكم آخر يبنى على معرفة قول الشخص وما لديه من الباطل ومدى مخالفته للحق، فلا يجوز أن يقال أنه يلزم من ذم مذهب الخلف أو الإنكار على

[1] درر التعارض (315/2).
[2] درر التعارض (315/2).

الأشاعرة ما وقعوا فيه من تأويل أكثر الصفات وتحريفها القول بتكفيرهم، وإنَّما المقصود بيان مخالفتهم لأهل السنة في ذلك وبطلان ما ذهب إليه الخلف من التأويل، وبيان أنَّ الصواب هو مذهب السلف الصالح، وهم أهل السنة والجماعة في إمرار آيات الصفات وأحاديثها وإثبات ما دلَّت عليه من الأسماء والصفات على الوجه اللائق بالله سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تمثيل ([1]).

[1] انظر: الصفات الإلهية للجامي (358).

المطلب السادس: هل يجوز تحديث العوام بآيات الصفات وأحاديثها.

إن الله تعالى بعث رسوله بالهدى ودين الحق، وأكمل له ولأمته الدين، وأتم عليهم النعمة وترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها، وبين لهم جميع ما يحتاجون إليه، وكان أعظم ما يحتاجون إليه تعريفهم ربهم بما يستحقه من أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وعلى هذا أهل العلم والإيمان أتباع المرسلين من الأولين والآخرين.

بخلاف أهل الباطل من الجهمية والمعطلة فمن قواعد أهل الباطل من المعطلة والجهمية توهمهم أن ظاهر نصوص الصفات يفهم منه التجسيم، والقول بالتجسيم كفر بالإجماع، ومن هنا حرَّموا تلاوة آيات الصفات على العوام، والقول بمنع تبليغ عموم أحاديث الصفات لعموم الأمة، ليس مما ذهب إليه من يؤمن باللهِ واليوم الآخر، وإنَّما هذا ونحوه رأي الخارجين المارقين من شريعة الإسلام، كالرافضة والجهمية، والحرورية، ونحوهم، وهو عادة أهل الأهواء.

وقد طلب أهل الأهواء والبدع من شيخ الإسلام –رحمه الله–ألا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام!

وسألخص جواب شيخ الإسلام ([1]) هنا:

الأول:
أن العالم مأمور أن يبلغ دين الله ولا يمتنع عن تعليم الناس ونشر العلم، وإلا وجبن عليه اللعنة، كما قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى}، ﷺ: "مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، أَلْجَمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"([2]).

الثاني:
إن هذا الكلام أمر فيه بهذا الكلام المبتدع الذي لم يؤثر عن الله ولا عن أحد من رسله، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هو من ابتداع بعض المتكلمين الجهمية.

[1] التسعينية (1/117-157)

[2] أخرجه أحمد (7571)، وأبو داود (3658)، وابن ماجه (266)، والطبراني في الأوسط (7532)، والحاكم (345)، وابن عبد البر في جامع العلم. وله شواهد عن جمع من الصحابة.

الثالث:

القول بعدم تحديث العوام لآيات الصفات وأحاديثها ولا تبلغ لعموم الأمة، وهذا من أعظم الإعراض عنها والنبذ لها وراء الظهر، وأمر من ذلك باعتقاد هذه الكلمات، وقد قال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ} . . . الآية، إلى قوله: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ} . . . الآية.

فالكلام الذي يخالف ما جاءت به الرسل هو من وحي الشياطين وتلاوتهم، فمن أعرض عن كتاب الله واتباعه، فقد نبذ كتاب الله وراء ظهره واتبع ما تتلوه شياطين الإنس والجن.

الرابع:

قول القائل: أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام: يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائم التوحيد، فإن من أعظم آيات الصفات آية الكرسي، وسورة الفاتحة، وسورة الإخلاص، وسورة الحديد، وكذلك آخر سورة الحشر، هي من أعظم آيات الصفات.

الخامس:

لا خلاف بين المسلمين في استحباب قراءة آيات الصفات في الصلاة الجهرية التي يسمعها العامي وغيره.
واستماع جميع المؤمنين لذلك، وكذلك تلاوتها وإقرائها واستماعها خارج الصلاة هو من الدين الذي لا نزاع فيه بين المسلمين.

السادس:

وقد قال الله تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ} وأسوأ أحوال العامة أن يكونوا أميين، فهل يجوز أن ينهى عن أن يتلى على الأميين آيات الله أو عن أن يعلموا الكتاب والحكمة.

الثالث عشر:

ذكر محمد بن الحسن الإجماع على وجوب الإفتاء في باب الصفات بما في الكتاب أو السنة دون قول جهم المتضمن للنفي.

فمن قال: لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها، بل يعتقد ما ذكره من النفي فقد خالف هذا الإجماع.

الرابع عشر:

تبليغ الأحاديث في الجملة هو مما اتفق عليه المسلمون، وهو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين، إذ ما من طائفة من السلف والخلف إلّا ولا بد أن تروي عن النبي ﷺ شيئًا من صفات الإثبات أو النفي، فإن الله يوصف بالإثبات وهو إثبات محامده بالثناء عليه وتمجيده، ويوصف بالنفي، وهو نفي العيوب والنقائص عنه سبحانه وتعالى عما يقولون علوًا كبيرًا.

كتبه

عرفات بن حسن المحمدي

مدينة النبي ﷺ

ظهر الأربعاء 1438/06/09هـ